الاجتماع العالمي للتعليم للجميع

اليونسكو، باريس

21-23 تشرين الثاني/نوفمبر 2012

منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

الاجتماع العالمي للتعليم للجميع، 2012

البيان الختامي

الديباجة

1 - نحن الوزراء ورؤساء الوفود والمسؤولين القياديين في المنظمات الثنائية والمتعددة الأطراف وكبار ممثلي منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، قد اجتمعنا، بناءً على دعوة المديرة العامة لليونسكو، في باريس بفرنسا، في الفترة الممتدة من 21 إلى 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2012، للمشاركة في الاجتماع العالمي لحركة التعليم للجميع.

2 - وإننا نحيط علماً بالتوصيات الصادرة عن الاجتماعين الإقليميين للتعليم للجميع في المنطقتين الأفريقية والعربية، وعن اجتماع الخبراء الرفيع المستوى الذي عقد في منطقة آسيا والمحيط الهادي بشأن مرحلة ما بعد عام 2015، والاجتماع السادس للمشاورة الجماعية للمنظمات غير الحكومية بشأن التعليم للجميع، واجتماع الاستعراض الوزاري التاسع للبلدان التسعة ذات الأعداد الضخمة من السكان (E-9).

3 - كما أننا نحيط علماً بأن إصلاح الهيكل العالمي لحركة التعليم للجميع من شأنه أن يعزز المشاركة الفعالة لكل شركاء التعليم للجميع.

4 - وإننا نرحب بالمبادرة العالمية التي اتخذها الأمين العام للأمم المتحدة بشأن التعليم، لما لها من ارتباط قوي بحركة التعليم للجميع ومن تآزر مع هذه الحركة. وسيؤدي تركيزها على إتاحة الالتحاق بالمدرسة لكل طفل وتحسين نوعية التعليم وتعزيز المواطنة العالمية إلى تسريع وتيرة تحقيق أهداف التعليم للجميع والإسهام في التقدم نحو بلوغ جميع الأهداف الإنمائية للألفية.

5 - وإننا نؤكد مجدداً أن التعليم يمثل حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، طبقاً لما تنص عليه المادة 26 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ولما يرد في إعلان جومتيين لعام 1990 وإطار عمل داكار لعام 2000.

6 - وإذ لم يعد يفصلنا عن الموعد المستهدف، وهو عام 2015، سوى فترة تقل عن ثلاث سنوات، فمن الأهمية بمكان ضمان الوفاء بالالتزامات الجماعية التي وضعت في جومتيين وداكار، مما يؤدي إلى ضمان تلبية احتياجات التعلّم الأساسية لكل طفل وشاب وراشد.

7 - وعلى الرغم من التقدم الكبير الذي تحقق منذ عام 1990 في التطور العالمي لحركة التعليم للجميع، ولا سيما فيما يخص توسيع نطاق الانتفاع بالتعليم الابتدائي وتعزيز المساواة بين الجنسين، فإن "التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع" الصادر في هذا العام يبين أننا بعيدون عن تحقيق أهداف التعليم للجميع بحلول عام 2015، وتتسع هذه المسافة الفاصلة عن تحقيق الأهداف اتساعاً كبيراً في بعض البلدان. وإننا نشعر بالقلق إزاء تباطؤ التقدم، بل تراجع معدلات القيد في المدارس ونوعية التعليم في بعض البلدان. واستقر في عام 2010 عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس عند حد 61 مليوناً؛ كما بلغ عدد المراهقين غير الملتحقين بالمدارس الثانوية 71 مليوناً؛ وعلى الرغم من إحراز تقدم كبير في الحد من أوجه التفاوت بين الجنسين، فلا يزال هناك في 17 بلداً أقل من تسع فتيات مقابل كل عشرة فتيان في المدارس الابتدائية؛ كما لا يزال هناك 775 مليون أمي من فئة الكبار، أي أن الحد من نسبة الأميين لم يتجاوز 12% منذ عام 1990. ولا تزال أوجه التفاوت الاجتماعي من حيث الحضور ونتائج التعلّم شديدة داخل البلدان وفيما بينها: فلا يزال في يومنا هذا 250 مليون من أصل 650 مليون طفل من الأطفال الذين هم في عمر الالتحاق بالمدارس الابتدائية لا يعرفون القراءة ولا الحساب، حتى وإن كانوا قد أمضوا 4 سنوات في المدرسة. وقد أدى إهمال التعليم خلال سنوات إلى وجود 200 مليون شاب لم يتموا في يومنا

هذا التعليم الابتدائي. ويفتقر هؤلاء الشباب إلى المهارات اللازمة للعثور على عمل يؤمن لهم دخلاً لائقاً كما أنهم يحتاجون بصورة عاجلة إلى أن تتاح لهم فرصة تعلّم الأساسيات.

8 - ويمثل بطء التقدم في التعليم عائقاً أمام تحقيق الأهداف الإنمائية كما يمثل عقبة تعترض سبيل تحقيق السلام والتلاحم الاجتماعي. فيعد تحقيق أهداف التعليم للجميع، التي يعزز بعضها بعضاً والتي لا تقبل التجزئة، شرطاً أساسياً لإعمال حقوق الإنسان وتحقيق جميع الأهداف الإنمائية. ويقتضي ذلك اعتماد نهج شامل فيما يخص التعلّم الجيد مدى الحياة، يتعين فيه على جميع الأطراف المعنية بالتعليم معالجة مسائل الانتفاع بالتعليم والنجاح فيه وجودة التعليم وتحقيق الإنصاف فيه على حد سواء.

9 - وثمة حاجة إلى بذل جهود خاصة للوصول إلى هؤلاء الذين يسكنون في أماكن يعد الوصول إليها من أصعب المهام، ولا سيما أولئك الذين يقطنون في المناطق الريفية النائية والأطفال والشباب والكبار، بمن فيهم الفتيات والشابات، الذين ينتمون إلى أشد الفئات تهميشاً، والأشخاص المتأثرون بالنزاعات. وخلفت إخفاقات الماضي تركة تتمثل في أن خُمس الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة في البلدان النامية لم يُكملوا حتى التعليم الابتدائي، بل إنهم يحتاجون بصورة عاجلة إلى أن تتاح لهم فرصة أخرى لتعلّم المهارات اللازمة لتأمين عمل لهم ولضمان مشاركتهم الكاملة في مجتمعاتهم. وفضلاً عن ذلك، يجب أن توفر فرص التعلّم للشباب العاملين في الاقتصاد غير الرسمي واقتصاد الكفاف.

10- وثمة حاجة إلى إصلاحات على مستوى المنظومة من أجل التصدي للعوائق التي تحول دون التحاق الأطفال المحرومين بالمدارس في الوقت المناسب وتحقيق التقدم في الدراسة والتعلّم. وينبغي أن تتناول هذه الإصلاحات السياسات والابتكار والمناهج الدراسية والتنمية المهنية والبحوث والتقييم بكل أشكاله واستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بأساليب تعليمية فعالة.

11- وإذ نقر بدور اليونسكو الرائد في التعليم الجامع، نوصي البلدان بوضع وتنفيذ سياسات للتعليم الجامع، وذلك بدعم من اليونسكو وغيرها من الأطراف المعنية بالتعليم.

تسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق أهداف التعليم للجميع بحلول عام 2015

12- من شأن الإرادة السياسية القوية، المقترنة بنهوج محددة الهدف واستثمار مالي متواصل، أن تتيح تذليل هذه الصعاب. فثمة مبادرات في بعض البلدان المنتمية إلى مجموعة البلدان التسعة ذات الأعداد الضخمة من السكان (E-9) تبين إلى أي حد يمكن تحقيق تقدم سريع في هذا المجال، ومنها توفير التغذية في المدارس، وبرامج تحويل المكافآت النقدية إلى الأسر الفقيرة، وسن التشريعات التي تستهدف الحق في التعليم. ومن المهم الوقوف على العمليات الناجحة، بما فيها استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بطريقة فعالة، لكي يجري تقييم ما تتيحه من إمكانات لتكييفها أو تطبيقها في أماكن أخرى أو الارتقاء بمستواها. ويتعين على الحكومات أن تعزز فعالية نظمها التعليمية وسياساتها للحد من معدلات الرسوب.

13- وينبغي أن يوفر التعليم لجميع الدارسين المهارات الأساسية والمهارات التقنية والمهنية والمهارات اللازمة للانتقال إلى "القرن الحادي والعشرين" كالقدرة على الإبداع والاتصال وحل المشكلات. كما يتعين على المدارس ومراكز التدريب أن تنسق مع أرباب العمل لتزويد الشباب بالخبرة العملية التي يحتاجون إليها، بوسائل منها التعلّم على يد أصحاب الحرفة. وسوف تتيح هذه الجهود معالجة القضايا المتعلقة بالتنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية والمنافسة والبطالة لدى الشباب. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة إذا اتسع نطاق استراتيجيات تنمية المهارات بحيث يتجاوز حدود النظام التعليمي لمعالجة أسباب الحرمان التي يواجهها سكان المدن والريف من الشباب والكبار، ولا سيما الشابات اللواتي لا يحصل العديد منهن إلا على عمل لا يُضمن لهن الاستمرار فيه ولا يتلقين مقابله إلا أجراً منخفضاً جداً. ومن المهم أن تقوم سياسات الحكومات الوطنية والتعاون الدولي بدعم استراتيجيات تنمية المهارات التي تعالج مشكلة الحرمان وتضمن أن تلبي هذه الاستراتيجيات احتياجات كل بلد.

14- كما أنه يجب أن يعزز التعليم التنمية المستدامة والمواطنة الفعلية والفعالة على الصعيدين العالمي والمحلي، وأن يسهم في توطيد الديمقراطية والحوار والتفاهم وحل النزاعات بالوسائل السلمية، مع منع انتشار كل أشكال التطرف والعنف. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة في أوضاع النزاعات وما بعد النزاعات.

15- وإننا نحيط علماً بأنه قد تم إحراز تقدم في محو الأمية خلال السنوات الماضية، وأنه يجب على الشركاء في التعليم أن يضاعفوا جهودهم وأن يزيدوا تبادل أفضل الممارسات لضمان تحقيق التقدم، ولا سيما لدى النساء. وإننا نقرّ بأن محو الأمية عملية متواصلة تتجاوز حدود معرفة أحرف الأبجدية. وإننا نلتزم ببذل الجهود الوطنية من أجل تحويل بيان باريس بشأن

النهوض بمحو الأمية من أقوال إلى أفعال. كما أن التركيز على محو أمية الكبار، ولا سيما محو أمية النساء، سيسهم في زيادة معدلات القيد وفي تعزيز تعلّم الأطفال.

16- وإننا نقرّ بأن التعليم العالي، بوصفه ملكاً عاماً، يسهم في تحقيق أهداف التعليم للجميع والأهداف الإنمائية للألفية، وفقاً لما ورد في بيان المؤتمر العالمي للتعليم العالي لعام 2009.

التزامنا بإعطاء زخم من خلال "دفعة كبيرة" أخيرة

17- يقتضي الوضع أن يتخذ جميع الشركاء تدابير عاجلة لتكثيف الجهود من أجل دفع عجلة التقدم "دفعة كبيرة" أخيرة للاقتراب من تحقيق أهداف التعليم للجميع بحلول عام 2015.

18- وإننا نحث جميع الشركاء المعنيين بالتعليم على اختيار تدابير ذات أولوية، مقرونة بأهداف واضحة، تسهم في تحقيق أهداف التعليم للجميع بحلول عام 2015.

19- وتحتاج الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة بصورة عاجلة إلى زيادة الاستثمارات، لأن لهما أثراً إيجابياً فورياً وطويل الأجل لا يقتصر على تنمية الأطفال الشاملة، بل يشمل أيضاً التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات.

20- وإننا نؤكد مجدداً التزامنا بالمساواة بين الجنسين من خلال تجاوز حدود التكافؤ في الانتفاع بالتعليم. ومن ثَمَّ فإننا نحتاج إلى اعتماد سياسات وتدابير تراعي المساواة بين الجنسين مراعاة صارمة داخل النظم التعليمية وبرامج محو الأمية.

21- ويمثل نقص التمويل مشكلة كبرى، ولذا فإننا نناشد حكوماتنا أن تخصص للتعليم ما لا يقل عن 6% من الناتج المحلي الإجمالي أو 20% من الإنفاق العام، بما يتماشى مع مؤشرات القياس التي تم الاتفاق عليها في اجتماع الفريق الرفيع المستوى في جومتيين عام 2011، وأن تضمن الفعالية والكفاءة والإنصاف في تخصيص الأموال للتعليم.

22- وإن ما يثير القلق البالغ هو أن المعونة المقدمة لدعم التعليم أصبحت في حالة ركود. فيتعين على الجهات المانحة أن تفي بالتزاماتها وأن تمنح الأولوية للبلدان التي تفصلها عن تحقيق أهداف التعليم للجميع أبعد المسافات، بما فيها البلدان الضعيفة الحال والبلدان المتأثرة بالنزاعات. وينبغي زيادة الميزانية المخصصة للتعليم في عمليات الإغاثة الإنسانية.

23- وإذ نؤكد أنه لا ينبغي أن تكون الأزمة المالية العالمية ذريعة للتهرب من الالتزامات الدولية المتعلقة بالتعليم وبتحقيق أهداف التعليم للجميع، نؤكد أيضاً أهمية الحفاظ على الميزانيات المحلية القائمة المخصصة للتعليم، واستكشاف مصادر جديدة وابتكارية لتمويل التعليم على الصعيد الداخلي. وينبغي للقطاع الخاص أن يستمر في زيادة مشاركته في حركة التعليم للجميع ودعمها.

24- ولا يمكن أن يفوق النظام التعليمي في البلد، من حيث النوعية، معلمي هذا البلد وما يقدمونه من تعليم. ولذا فإننا نؤكد مجدداً على الدور الأساسي الذي يضطلع به المعلمون في تحقيق أهداف التعليم للجميع. ويجب أن يُعالج النقص في المعلمين المؤهلين على الصعيد العالمي معالجة قوية. وفي الوقت نفسه، يجب علينا ضمان توفير المعلمين المؤهلين لجميع المدارس، سواء أكانت في المناطق الريفية أم في المدن. ولتحقيق ذلك، يجب على اليونسكو أن تواصل تنفيذ استراتيجيتها الخاصة بالمعلمين.

25- ويجب على جميع الدول الأعضاء أن تضع سياسات وطنية خاصة بالمعلمين وأن تقيّم هذه السياسات بانتظام، وذلك بالتعاون مع الأطراف المعنية الأخرى كالمجتمعات المحلية ومنظمات المعلمين. ويجب أن تشتمل هذه السياسات على استراتيجيات خاصة بالتوظيف والتدريب الأولي والتنمية المهنية المتواصلة، مع تحسين ظروف العمل المؤاتية للتعلّم، وتحسين أوضاع مهنة التعليم. ويتعين على جميع الشركاء في حركة التعليم للجميع أن يُتيحوا استمرار الجهود التي يبذلها فريق العمل الدولي الخاص المعني بالمعلمين، وفقاً لما تم تأكيده في اجتماع فريق العمل الرفيع المستوى الذي عُقد في أوسلو عام 2008.

26- وإننا نؤكد مجدداً أهمية تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب وبين بلدان الشمال والجنوب والجنوب، وتبادل أفضل الممارسات، وتعزيز التعاون عبر الحدود الوطنية من خلال مشروعات وشبكات لتبادل الدراية والممارسات الابتكارية، بُغية تحقيق أهداف التعليم للجميع وما يتعلق بالتعليم من الأهداف الإنمائية للألفية. ويجب تركيز الاهتمام بوجه خاصة على محو الأمية.

الاستعداد لجدول أعمال مرحلة ما بعد عام 2015

27- وإننا نحثُ اليونسكو على تولي الريادة فيما يخص تيّسير المشاورات الواسعة النطاق والابتكارية بشأن جدول أعمال التعليم للجميع لمرحلة ما بعد عام 2015. وعندما ننكب على إعداد جدول أعمال مرحلة ما بعد عام 2015، يتعين علينا أن نستفيد استفادة كاملة من التجارب الناجحة والتصدي للأسباب الكامنة وراء حالة الركود والعقبات التي تحول دون تحقيق أهداف التعليم للجميع، والتي تم تحليلها وتوثيقها في مختلف طبعات "التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع" عاماً بعد عام. وإننا نشدد على أهمية العمل من أجل وضع أهداف طموحة وواضحة للتعليم في مرحلة ما بعد 2015، وأهمية إدراج التعليم في جدول الأعمال الإنمائي الدولي الخاص بمرحلة ما بعد 2015، وضمان أن تكون أهداف التعليم للجميع والأهداف الإنمائية الدولية مترابطة فيما بينها وقائمة على التعزيز المتبادل.

28- وإننا ندعم بشدة دور اليونسكو القيادي والتنسيقي فيما يخص التعليم للجميع من أجل تعزيز الأنشطة والحملات الترويجية ذات الأهداف المحددة بوضوح، وذلك بالتعاون مع الشركاء المعنيين.

29- وإننا نؤكد اليوم مجدداً التزامنا بتحقيق أهداف التعليم للجميع. وإننا متفقون أيضاً على وضع إجراءات خاصة بعمليات استعراض التعليم للجميع الوطنية والإقليمية التي سيسترشد بها المؤتمر العالمي للتعليم للجميع الذي سيُعقد في عام 2015. وإننا نحث جميع الدول الأعضاء في اليونسكو على المشاركة الفاعلة في الإجراءات التي ستُفضي إلى عقد المؤتمر العالي في عام 2015 من أجل وضع جدول الأعمال العالمي الخاص بالتعليم لمرحلة ما بعد عام 2015. وإننا لنعرب عن امتناننا لحكومة جمهورية كوريا التي اقترحت استضافة هذا المؤتمر. فلنضع جميعاً يداً بيد لكي نعطي زخماً قوياً للجهود المبذولة من أجل تحقيق أهداف التعليم للجميع.